

محاربة الهجرة السرية غرب المتوسط

برد رتيبة

أستاذة مساعدة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو

توطئة

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة، وظاهرة عالمية معقدة في عالمنا المعاصر، بالرغم من أن الهجرة تعتبر قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن عملية الهجرة والنزوح بشكل جماعي وكبير يعتبر ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 مليوناً قد هاجروا من أوروبا خلال السنوات، 1918/1870، وأن المهاجرين من الصين لوحدها قد بلغ ما بين 80/70 مليوناً سنوياً خلال الفترة نفسها. وإذا كان المهاجرون الأوروبيون قد هاجروا إلى العالم الجديد، فإن المهاجرين الصينيين المتمسكين بثقافتهم قد انتشروا في آسيا. لكن الهجرة قد تقلصت بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث وصلت إلى شبه توقف خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. وتعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية من أكبر الهجرات المعاصرة، حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليون جاء معظمهم من أوروبا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط¹.

¹ - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، مجلة دراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، العدد الثامن

بسبب القيود التي تفرضها الدول في وجه الهجرة برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تتحدى الحدود وقيود الهجرة، ولعله من أبرز وجهات الهجرة غير الشرعية التي يشهدها العالم هي الهجرة نحو أوروبا. دفعت هذه الظاهرة الدول الأوروبية إلى اتخاذ العديد من السياسات لمواجهة تدفقها. كما يشكل موضوع الهجرة السرية أهم الموضوعات في أجندة العلاقات الأوروبية-متوسطية، فالإتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذا الإطار إلى منع تدفق هذا النوع من الهجرة نحوه بأية صورة كانت. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل، ما هي طبيعة الهجرة الغير شرعية، وما هي آليات وجهود التصدي لهذه الظاهرة في الفضاء المتوسطي ؟

1-الهجرة الغير شرعية

نقصد بالهجرة لغة الاغتراب أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق¹. أما من النواحي السياسية والقانونية فإن مصطلح الهجرة يحظى باختلافات كثيرة منبعها الجانب الذي يركز عليه التعريف، وغالباً ما يتعلق بأسباب ودوافع الهجرة وأنواعها، ودون الخوض في تعريفات الهجرة نشير هنا

والعشرين، ربيع 1374 / 2007 على الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm>

- انظر كذلك:

Claudio Boulzman et Manuel Boucher, de l'immigration a l'intégration: en Europe, a chacun son « modèle », **LE MONDE diplomatique**, n°627, (juin 2006).

¹ معجم الكافي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، 1994)، ص. 1055.

إلى أن هذا الموضوع قد أصبح يحظى باهتمام دولي واسع، نظرا لتزايد أعداد المهاجرين الذين يرغبون في الانتقال من بلد إلى آخر، إما بسبب السعي وراء مصادر العيش أو تحسين المستويات المعيشية، أو لأسباب سياسية وأمنية.

هناك تصنيفات عديدة للهجرة، هذه الأخيرة تتعلق إما بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية للهجرة أو بالوضع القانوني للهجرة، وبناء على ذلك ينتج لدينا عدة أنواع من الهجرة نذكر منها:¹

الهجرة الطوعية، والتي تحدث بإرادة المهاجر ورغبته دون إكراه.

الهجرة الإجبارية، ويتم فيها إجبار الفرد على الهجرة نتيجة حروب أو كوارث طبيعية، كما قد تجبر السلطات الأفراد أو الجماعات على الهجرة لأسباب عديدة.

الهجرة المحلية، والتي يقصد بها هجرة من إقليم إلى آخر داخل نفس الدولة كالهجرة من الريف إلى المدينة وبالعكس.

الهجرة الخارجية أو دولية، والتي تكون عند هجرة الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى.

¹ البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الأفريقية، مجلة دراسات، طرابلس: المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، العدد الثامن والعشرين، ربيع 1374 / 2007 على الموقع:

www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm

الهجرة الدائمة، بحيث يقصد المهاجر من ورائها إلى الإقامة الدائمة في المكان الذي يهاجر إليه، سواء كان هذا المكان في الداخل أو خارج الدولة.

الهجرة المؤقتة، والتي تعتبر عكس النوع السابق، فالمهاجر لا يهدف إلى الإقامة الدائمة في المهجر، حيث يعود إلى موطنه الأصلي بعد مدة الهجرة.

الهجرة الفردية، وهي عبارة عن تلك الهجرة التي تتم بشكل فردي، وتكون لأسباب مختلفة.

الهجرة الجماعية، ويحصل هذا النوع من الهجرة بشكل جماعي، حيث تقوم جماعات بكاملها بالهجرة لأسباب مختلفة، كالهروب من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية والمجاعات وغيرها.

الهجرة الشرعية، وهذا النوع من الهجرة مرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها.

الهجرة الغير الشرعية، وتطلق هذه التسمية على الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر وعبر طرق ووسائل غير قانونية، حيث يعتبر محور هام من محاور اللقاءات المتوسطة في إطار جهود الحوار والتعاون المتعدد الأطراف في أشغال منتدى 5+5.

2- الأطر التفسيرية للظاهرة

تحدث الهجرة الخارجية أو الدولية والتي توصف بالغير شرعية، لأسباب مختلفة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، وهذا النوع من الهجرة غالباً ما يحدث لمجموعتين رئيسيتين من الأسباب هما:¹

- مجموعة الأسباب السياسية والأمنية، والتي تتسم بظهور ظروف غير ملائمة كالاخلافات والصراعات والإبادة، فمثل هذه الظروف تدفع بالكثيرين فرادى وجماعات إلى الهجرة وطلب حق اللجوء السياسي في دول أخرى.
- مجموعة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتعلق باضطراب المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل، حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، وتتحول دول أخرى إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد و فرص العمل وسوء الأحوال المعيشية.

كما نجد هناك عدة أطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، سواء من قبل المختصين في المجال الاقتصادي أو علم الاجتماع أو الجغرافيا وهذه الأطر هي التالية:²

أ. النظرية النيوكلاسيكية: تعود هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه W.A. Lewis أين حاول أن يجد تفسيراً للهجرة،

¹ - البشير ألكوت ، مرجع سابق.

² عياد محمد سمير، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008، ص. 3.

حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل. ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثماراً قادراً على إحداث فائض صافٍ إيجابي يتأتى من الفوارق بين الدخل التحصيل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.

ب. **نظرية التبعية:** إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجته تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين. وقد استطاع بورس A. Portes عام 1981 وساسن S. Sassen عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة يعود إلى توسع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.

أ- **النظرية الاجتماعية:** سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو وتطور في أوروبا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على

المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلفها اندماج، وهو اتجاه نظري وامبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاش التي يعيشها الشباب المهاجر. فهذه النظرية تهتم بدراسة الجوانب الاجتماع والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضع الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، ونضال المهاجرين ضد هذا التمييز من اجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم. ويمكن بـ الصدد الإشارة إلى أعمال ماسي L.D. Masey وبورديو P. Bourdieu وغوانود B. Granotier.

1- التصدي للهجرة السرية في الفضاء المتوسطي

تعتبر بلدان المغرب العربي مراكز لمرور الهجرة نحو أوروبا،¹ يع ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا وإسبانيا ومنطقة المغرب العربي. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي كذلك إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا، خاصة إسبانيا وإيطاليا وذلك عن طريق ما أصطلح على تسميته

¹ - ظلت بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) فترة طويلة من التاريخ مصد للمهاجرين نحو أوروبا خاصة مع حاجة الاقتصاد الأوروبي خلال فترة إعادة البناء إلى أ عامله بشكل مكثف، وكانت الهجرة غير خاضعة للتعقيدات القانونية الحالية التي فرضت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في البلدان الأوروبية، وأدت في الأخير إلى نوع من الرفض المتناهي للأجانب تحت دوافع مختلفة يتداخل فيها ما هو أمني واقتصادي وسياسي وسكاني.

بقوارب الموت، وهذا النوع من الهجرة تنظمها شبكات تهريب محترفة.¹ وتزايدت الظاهرة خاصة بعد أن طبقت بلدان أوروبا الكثير من القيود والضوابط على الهجرة الشرعية وغير الشرعية معا، وتشددت في منح تأشيرة الدخول إلى أراضيها. فالهجرة بوجهها المشروع وغير المشروع تشكل تحديا ومشكلة كبرى لحكومات ضفتي المتوسط في شماله وجنوبه ونظرا لكثافة هذه الهجرة والآثار المختلفة والعميقة التي تخلقها، خاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المترتبة عنها فإن الأمر يتطلب حولا وخططا مشتركة بين ضفتي المتوسط، لأنه من الصعب أن تنجح أية خطة منفردة أو منعزلة تقوم بها بلدان المغرب العربي وحدها كمجموعة إقليمية أو كدول منفردة، ما لم تتم هذه الخطة بالشراكة والتعاون والتنسيق مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط. ينطبق هذا على البلدان الأوروبية فلا يمكنها تنفيذ أية خطة ما لم تتم بالتعاون والشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية (بلدان المغرب العربي). فالمشكلة هي أن الهجرة غير الشرعية تعكس ظلالها وآثارها وتداعياتها على الجميع، في شمال وجنوب المتوسط. وهذه المشكلة تؤثر على القرار المغاربي وعلى القرار الأوروبي فيما يخص العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط كما أن استمرار تفاقم المشكلة وازدياد حجمها سيجعل المسألة أكثر تعقيدا لأنها تأخذ بعد ذلك وجهها سياسيا تدخل فيه عدة متغيرات واعتبارات

¹ - علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مجلة دراسات، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر السنة الثامنة، العدد الثامن والعشرين، ربيع 1374 / 2007 على

الموقع التالي: <http://www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm>

ومصالح وتوازنات سياسية إقليمية ودولية.¹ فمشكلة الهجرة غير الشرعية يجب أن ينظر إليها برؤية مشتركة (مغربية وأوروبية). ولقد ظلت قضية معالجة الهجرة غير الشرعية أمنية بحتة تخضع لنظرة الأمن والشرطة، بمعنى أن كل ما يعمل تجاهها يتم برؤية أمنية وبأسلوب أمني خالص وعلى الرغم من أن هذه المعالجة الأمنية خففت نسبيا من أعداد المهاجرين السريين أو غير الشرعيين نحو أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، وأحبطت الآلاف من الحالات الهجرة سرا إلى أوروبا، إلا أنها لم تحل الإشكالية بعمق، بل هذه المعالجة الأمنية زادت حجم واتساع المشكلة، فلا تزال محاولات الهجرة مستمرة كأن إجراءات التشدد والمراقبة والترحيل زادت من رغبة المهاجر في الرحيل والاستهانة بالخوف والموت معا، مما يعني أن الحلول الأمنية لم تمثل حولا فعالة وحقيقية، كونها لم تستطع إيقاف قوارب الموت، لأنها لم تمنحهم من جهة أخرى أسباب الحياة والارتباط ببلدانهم الأصلية.²

إن التعاون المغربي الأوروبي حتى الآن لم يؤدي إلى نتائج فعالة لإيقاف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك لأسباب متعددة من أهمها غياب سياسة إقليمية مشتركة ومحكمة تعالج المشكلة بعمق، وكذا ميل بلدان المغرب العربي إلى معالجة المشكلة بشكل قطري ودون تنسيق أو تشاور مع بقية

¹ - علي الحوات ، مرجع سابق.

- انظر كذلك بهذا الخصوص: (ملف العدد) الهجرة والعمالة: واقع دولي جديد، السياسة الدولية 165 (يوليو 2006)، ص ص. 45- 94

² - يؤكد مؤتمر الهجرة والتنمية الأفريقية المنعقد بالرباط يومي 10- 11 جويلية 2006 ، على المعالجة الإنمائية، بل والمعالجة المتعددة الأطراف، فالجميع في ضفتي البحر المتوسط معني بهذه المشكلة لأنها ستؤثر عليه بشكل أو آخر.

البلدان المغاربية، وبنفس الطريقة هناك ميل شديد لدى الأوروبيين لأن تعالج كل دولة المسألة بطريقتها الخاصة التي تتماشى مع مصالحها الوطنية الحيوية في المنطقة. ضف إلى هذا أن المنتظر من التعاون في مسألة الهجرة عامة لم يتحقق بعد رغم كل المؤتمرات واللقاءات بين بلدان ضفتي البحر المتوسط (5+5) أو لقاءات الاتحاد الأوروبي وبلدان إتحاد المغرب العربي. والأمر الملاحظ منذ السنوات الماضية، أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من بلدان المغرب العربي بدأ ينخفض، إلا أن نوعاً آخر من الهجرة بدأ يظهر وهو القادم من بلدان ما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية، فلقد بدأت بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا والمغرب اللتان تستقبلان تدفقات غير مسبقة لمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى باتجاه بلدان المغرب العربي، انتظارا لفرصة عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، الأمر الذي جعل بلدان المغرب العربي تحت ضغوط أوروبية كبيرة لتتجه وتتبع سياسة أمنية أكثر صرامة تجاه المهاجرين السريين أيا كانت جنسيتهم سواء من البلدان الأفريقية أو من بلدان المغرب العربي، بل وأكثر من ذلك، بحيث أن أوروبا تطالب بلدان المغرب العربي بأن تكون أشبه بدوريات حراسة لبواباتها ومنافذها الجنوبية. مما يؤكد على أن المعالجة الوحيدة للهجرة لحد الآن هي معالجة أمنية، رغم أنها أثبتت قصورها وعجزها، لأن مسألة الهجرة غير الشرعية هي أعمق وأعقد من النظرة البوليسية والأمنية البحتة، خاصة وأن شبكات التهريب تفتنت في ابتكار الوسائل التي تمكنها من العمل سواء من خلال تجنيد الوسطاء والسماسرة، الأمر الذي حال دون نجاح الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير الشرعية، بل زادت الهجرة غير الشرعية تدفقا من معظم البلاد المصدرة للهجرة، خاصة من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. هذا لزيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى صراعات الأحزاب والمصالح الشخصية وتأثير

السياسات الدولية وتتنافس القوى الكبرى للوصول إلى خيارات أفريقيا الزراعية والمعدنية ومواقعها الإستراتيجية المهمة في العالم.¹

من خلال ما سبق ذكره يمكن تلخيص جهود التعاون الأورومتوسطي، في مجال الهجرة في إطار السياسات الأورومتوسطية تجاه الظاهرة وأهمها:²

أ- مساعدة المهاجرين من أجل العودة إلى أوطانهم، ولقد ظهرت هذه السياسة منذ السبعينات اثر الأزمة الاقتصادية بحيث قدمت أوروبا إضافة إلى غلق الحدود تحفيزات للمهاجرين المقيمين تتمثل في مساعدات وتسهيلات للراغبين في العودة إلى أوطانهم. ولقد كانت هذه السياسة محور تعاون رسمي بين دول الأصل والإقامة، على أن تقوم دول الأصل من جهةها بدعم هذه السياسة من خلال تقديم تسهيلات ضريبية وجمركية لمهاجرين العائدين، كالاتفاق الموقع بين الجزائر و فرنسا في 1980.

ب- تكثيف التعاون في إطار الرقابة وإيقاف الهجرة، بحيث لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى طرق للتقليص من المهاجرين، رغم أن هذه الأخيرة تعاكس غالبا مفهوم حقوق الإنسان، مثل إجراءات الطرد والاعتقال وإقامة مناطق عبور شبيهة بالمعتقلات جماعية، مع تحميل دول الجنوب مسؤولية المراقبة الحدودية ضف إلى ذلك برام اتفاقيات استعادة المهاجرين الغير شرعيين في إطار ما يطلق عليه بسياسة "الدول الغير آمنة".

ج- التعاون من أجل التنمية، كون أن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة لهجرة هي السبيل الكفيل بإيقاف الهجرة، فاستقرار الأفراد في دولهم الأصلية يمر عبر توفير مناصب الشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة، وتتحقق

¹ - علي الحوات ، مرجع سابق.

² - عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.5.

التنمية كذلك من خلال دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وجلبه إلى الجنوب، هذا جاء أساسا من خلال برنامج MEDA كأداة مالية جاءت لإنجاح مشروع الشراكة بين شمال و جنوب المتوسط .

تطرقت الشراكة الأورومتوسطية لقضية الهجرة من خلال إعلان برشلونة وفي المحور المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية لتنص على التزام الشركاء الأورومتوسطيين بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية وعلى الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم، بحيث اعترف الإعلان بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الدول الأطراف، مع الدعوة إلى ضرورة العمل على زيادة التعاون من أجل التقليل من ضغوطات الهجرة خاصة الغير شرعية منها، فأحد الأهداف الأساسية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية هو احتواء الهجرة والتقليل منها، وهو ما يتناقض وهدف حرية تنقل الأشخاص الذي ينص عليه الإعلان نفسه. يمكننا القول من جهة أخرى أن منتدى حوار 5+5 جاء كآلية مشتركة للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك أساسا من خلال:¹

العمل المشترك بين الدول المحيطة بالضفة الغربية للبحر المتوسط لمراقبة الحدود البحرية وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكل مثل هذه المبادرات إلا أنها تبقى محدودة فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجيستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية، وبالتالي فإن فعاليتها تظل محدودة.

¹ - علي الحوات ، مرجع سابق.

.تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

.إحداث مجموعة تريفّي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطة لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعويين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.

.السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات أكثر اهتماما بالمعاناة الاجتماعية إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص، وذلك لإدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني، وهذا تقريبا هو المسار الذي سارت فيه الحكومة الإسبانية أخيرا.

الملاحظ أن هذه الخطوات تبقى محدودة وهذه التدابير يصعب أن تكون فعالة للحد من الهجرة السرية إلا من خلال: ¹

.تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطة

¹ - المرجع نفسه.

المتقدمة، ورغم محدودية الحصّة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية. العمل على مواجهة الأسباب الهجرة غير الشرعية والتي تعود غالبا إلى الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم ضرورة وضع سياسة إنمائية وإستراتيجية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

مضاعفة الجهود لتفعيل إتحاد المغرب العربي ليقوم بالأدوار منسقة ومتكاملة عدة منها التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريبا، وقد أكدت مسألة الهجرة، ويظل هذا الاندماج المغاربي ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة الأورومتوسطية.

خلاصة

إن مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الغرب الغربي، ليست ظاهرة عادية، بل تأخذ بعدا معقدا، يتداخل فيه العنصر الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي والدولي، فأهم محرك للهجرة غير الشرعية التي تعبر البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا، هو الأمل في حياة ومستوى معيشي أفضل، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية. فالظاهرة تبرز صعوبة الحياة في البلدان المصدرة للهجرة بفعل البطالة والفقر. فحالة اليأس هي وراء دفع المهاجرين للمخاطرة بحياتهم وركوب "قوارب الموت". إن معالجة المشكلة من قبل بلدان ضفتي البحر المتوسط بمقاربة أمنية بحتة - وعلى رغم نجاحها في تخفيض عدد

المهاجرين غير الشرعيين - أبرزت عجزها عن اقتلاع أسباب المشكلة من جذورها، فالعلاج الفعلي لظاهرة الهجرة السرية يكمن أساسا في ضرورة تحقيق ودعم التنمية في البلدان الأصلية التي تنطلق منها الهجرة غير شرعية. وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل وفرص لحياة إنسانية كريمة أمام الشباب الذي أغلقت في وجهه أبواب العمل والأمل في الحياة، وما لم تعالج المشكلة اجتماعيا واقتصاديا وبتعاون وإرادة مشتركة، فإن هذا ربما يصبح خطيرا للغاية في إقليم المتوسط. فالمعالجة للهجرة غير الشرعية لا بد أن تفهم في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية، بمعنى ضرورة تنمية المناطق المصدر للهجرة غير الشرعية وتشجيع الناس للاستقرار في بلدانهم، ولا يتحقق الأمر إلا من خلال معالجة مشكلة الهجرة في إطار شامل (الاجتماعي والاقتصادي) وكذا عن طريق التعاون والتشاور لإيجاد الحلول اللازمة لأجل جعل المتوسط بحيرة أمان وسلام وتنمية وتجارة وسياحة وليس بحيرة موت ورعب. إن الأمر يستوجب وضع خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تشارك فيها بلدان ضفتي المتوسط، تهدف أساسا إلى رفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل والمساعدة دول الجنوب للخروج من أزمتها.